تعقيب الدكتور رضا العدل على بحث
الدكتور رأفت شفيق

مقدمه

أود فى البداية أن أسجل خالص تقديرى للجمهور الكبير الذى بذل الزميل رأفت والذى تمكن به من أن يلق أضواء هامة على مكانة القطاع الخاص غير الصعب ودوره فى عملية التنمية فى مصر. ولاشك فى أن إختيار موضوع الورقة كان استجابة موفقه لحيوية هذا الموضوع والحاجية ضرورة بحثه ودراسته. ومن هنا يحق له علينا خالص التهنئة.

فى هذه الورقة يقدم لنا الباحث كثيرا من المعلومات التى أخضعها لمعالجة وتحليل عميق أبرز من خلالها مجموعة من الملاحظات الانتقادية الهامة على مسيرة القطاع الخاص منها:

١ ـ أنه فيما عدا فترة الستينات لم ينقص القطاع الخاص الحوافز الكافية لتشجيعه سواء من النواحى السعرية والضريبية وغيرها. ومع ذلك كانت إستجابة هذا القطاع ضعيفة أو كما يقول الباحث «مشوبة بالحذر».

٢ ـ إبراز دور الوقورات الخارجية التى حصل ويحصل عليها القطاع الخاص مصرى وأجنبى من القطاع العام ليس فقط فى صورة منافع من الهياكل الأساسية بل أيضا دعم مكشوف ومستتر لكثير من المدخلات التى يستخدمها القطاع الخاص.

٣ ـ إسهام القطاع العام والخاص المحليين فى الاستثمارات الأجنبية سواء داخل البلاد أو فى المناطق الحرة. و يقدر الباحث هذا الإسهام بنحو ٦٠٪.

٤ ـ ثبات نمط التوجه القطاعى للقطاع الخاص فى إتجاه الصناعات الاستهلاكية وتركزه فى ثلاث منها (الغذائية، الغزل والنسيج والأخشاب والجلود)، كما يشير الباحث إلى أن هذا الخط قد يشكل عبئا على الاقتصاد

وطبيعى أن تثير هذه الورقة عددا من الملاحظات منها التعليق بتحسين المنهج الذى يكفل معالجة اعمق لهذا الموضوع، ومنها المستهدف تاصيل عدد من الأحكام والمفاهيم والأفكار وأخيرا ملاحظات حول تدقيق الصياغة و بعض التقريرات.

أولا : فى المنهج

١ ـ استرشادا بنظرية النظم يمكن القول أن القطاع الخاص نظام له خصوصياته التى تميزه عن النظم الأخرى مثل القطاع العام أو القطاع التعاونى. ومن جهة أخرى فهو أما القطاع الخاص جزء أو تنظيم مكون فى النظام الاقتصادى الأكبر. ولهذا التنظيم أراء معين يمثل مركز التى تتم وفقا الأهداف يستهدفها فيها أصحاب اتخاذ القرارات فيه وتكمن فى التنظيم الممكن للربح فى ظل مجموعة من السياسات العامة المتعلقة بالتحفيز والتوجيه أى أنه تم ثلاث موضوعات تواجه الباحث لهذا الموضوع :

أ ـ موضوع متعلق بهيكل القطاع الخاص المؤسسى والقطاع.. الخ
ب ـ موضوع ينصب على أداء القطاع الخاص أى أسهاماته الانتاجية والربحية والضريبية أو تحليل نشاطه و بيان وقعها على النظام ككل
جـ ـ نظام تحفيز القطاع الخاص وتوجيهه من جانب الدولة.

وطبيعى أن هناك علاقات متبادلة أو ربطا بين كل هذه الموضوعات، إلا أن الورقة محل مناقشتنا تخلط بينها دون التنبه للاستقلالية النسبية لكل موضوع ومحتواه.

٢ ـ بالنسبة لنظام **التحفيز والتوجيه**. نؤكد على مفهومين: التحفيز والتوجيه. الأولى فى جانبه الايجابى يعنى تصميم وإقرار مجموعة من السياسات والأدوات المشجعة لنشاط القطاع الخاص فى الاتجاهات المستهدفة له من جانب السياسة العامة، وفى جانبه السلبى يعنى. تصميم وإقرار مجموعة السياسات والأدوات المعالجة مجالات الانحراف عن الأوضاع المستهدفة. أما التوجيه فيعنى نظام التحكم أو التابعة المنتظمة لأداء نظام الحوافز وتعظيم كفائته. وفى الورقة محل المناقشة لايوجد تنبه لهذا التحديد.

إن النظام الكفء للتحفيز والتوجيه المتسق مع أهداف ربحية القطاع الخاص (أن ذلك الذى يطمع فيه القطاع الخاص) هو ذلك النظام الذى يوفر و يؤمن للقطاع الخاص أعلى يقين ممكن بالنسبة للمستقبل ، وليس فقط ذلك الذى يمطره بسبيل من التنازلات والضمانات التشريعية والتسهيلات السعرية والضريبية . ومن هنا يمكننا تفسير ظاهرة « العزوف عن الأستثمار فى أوائل الخمسينات أو» الاستجابة المشوبة بالحذر» فى ظل الانفتاح . و يبدو للمعلق أنه قبل ١٩٥٢ يكمن المصدر الرئيسى لتصور اليقين فى البيئة الاقتصادية العالمية المشوهة الاحتكار المتقدم المحفز بالميل لالتهام المولود الناشىء فى بلد فتخلف أكثر منه مهموم بمساعدته وتقديم العون له . و بعد ١٩٥٢ يكمن الصدر الرئيسى لعدم اليقين فى ضعف الديالوج السياسى .

٣ ـ للانفتاح الاقتصادى تأثير مزدوج على نشاط ونمو القطاع الخاص المصر : من جهة إيجابى و يتمثل فى توفير مستلزمات الانتاج والمعلومات لبعض فروعه المنتجه ومن جهة سلبى و يتمثل فى إمكانية غزو المشروعات الوافده ، ومع تزايد درجة التركيز توجد امكانية لتضاؤل نشاط ونمو على حساب نمو القطاع الأجنبى القطاع الخاص المصرى (١) والاقتصادى بين الدولة والقطاع الخاص بالإضافة إلى قصور نظام التخطيط القومى .

ثانيا فى بعض الأحكام وتأصيل الأستنتاجات

هنا نسوق بعض الملاحظات :

١ ـ لا توجد بالورقة تقريبا أية تقييمات لاسهامات او اضافات القطاع الخاص مثل كفاءته الانتاجية ، فنه الانتاجى ، درجات التركيز فيه واتجاهاتها ونظام علاقاته الافقية ومعاملاته ودرجة تنظيمه وأثر الانفتاح على هذه المؤشرات .

٢ ـ تجربة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ تتطلب مزيدا من الفحص والدراسة عن حجم واتجاهات التسهيلات المحفزة وتدفق رأس المال . حجمه واتجاهاته . طبيعى أن هذا موضوع قد يحتاج ورقة مستقلة ولكن الأشارة العامه له غير كافية .

(١) لاحظ أن الاثر الايجابى للانفتاح بالنسبة للقطاع الخاص يمكن أن يتحقق أيضا فى ظل سياسات بديلة قائمة على تخطيط مركزى وضبط لعلاقات التعامل مع العالم الخارجى .

- بخصوص التاثيرات الحقيقية لتأميمات ٦٠ - ١٩٦٢ على نشاط القطاع الخاص .

يبدو أن هذه التأميمات لم تؤدى مباشرة الى تدهور نشاط رجال الأعمال الخاصين حيث أن عددا من المشروعات المؤممة بقى لفترة يدار بواسطة ملاكها ومديريها السابقين بل قد يبدو هذا الأثر فى شبه الذعر الذى ساد النشاطات الخاصة البحته ليس لسبب التأميم فى حد ذاته بل ربما فى الأسلوب والنطاق الذى تم به . إذ أنه أحيانا تسود ظروف تطلب فيها احدى المشروعات تأميمها أو تطلب فروع من القطاعات الخاص تأميم مشروعات معينة أو حتى فرع معين .

٤ - لم يشر الباحث إلى الفرضية الجائزة على شبه قبول عام والتى تعزى جزئيا ضعف اليقين لدى القطاع الخاص الصناعى إلى سرعة تعديل قوانين وإجراءات التحفيز وتضاربها .

٥ - الفقرة الخاصة بالعوامل الدافعة لتبنى سياسة الإنفتاح والظروف الصعبة الموروثة من عهد ماقبل ١٩٧١ (صفحة ١٠) تحتاج إلى كثير من التأصيل إذ أنها مصاغة بطريقة عامة جدا تذكرنا بكتابات الصحف اليومية .

٦ - نتفق مع الباحث فى أن تحديد استراتيجية واضحة المعالم للتنمية الصناعية يسهم فى تعميق دور القطاع الخاص الصناعى المصرى إلا أن ذلك ليس كافيا . فمن المهم أيضا أن يبين مكان تنظيم تحفيز وتوجيه القطاع الخاص بالنسبة لنظام التخطيط القومى . فقد شاع لدى بعض الأذهان أن تعميق دور القطاع الخاص يستدعى تقليص التخطيط القومى . وقد لفت الباحث جزئيا النظر إلى خطر هذه الفكرة حين أشار صفحة ١١ إلى زيادة فعالية جهاز التخطيط ، إلا أنه لم يوضح كيف يسهم التخطيط فى تعميق هذا الدور؟ وطبيعة التباين بين نظام توجيه القطاع الخاص وغيره من نظم التخطيط الأخرى . وهنا نشير إلى أنه فى ظل نشوة السوق وعناصر عدم اليقين يؤدى غياب التخطيط أو قصوره إلى تأزم مشاكل القطاع الخاص لاحلها . والتخطيط فيما يتعلق بالقطاع الخاص مطالب بتقديم أقل تدخل فى شئونه من جهة وتوفير أعلى يقين له من جهة أخرى . فى اتجاه تنظيم اسهامه فى التنمية الاقتصادية وتدعيم القدرة الذاتية للاقتصاد القومى على النمو المستقبل .

- وطبيعى أن هذا يستحيل تحقيقه بدون تحسين ديموقراطية إتخاذ القرار السياسى لجميع الفئات الأجتماعية .

- النظرة المستقبلية لتنمية القطاع الخاص الصناعى تستدعى جهدا أكبر ما ظهر فى هذه الورقة :

أ ـ أصاب الباحث فى تقسيم القطاع الخاص إلى أجزائه الثلاثة وفقا للمعيار المؤسسى ، واشتق من ذلك تأثير هذه الثلاثية على ماأسماه «الأوضاع التنافسية» أو «المنافسه غير الشريفه» بين القطاع الخاص المصرى داخل البلاد من جهة و بين شركات الاستثمار داخل البلاد والمناطق الحرة من جهة أخرى . ولكن للأسف لم يحدد طبيعة هذه «الأوضاع التنافسية» أو هذه «المنافسة غير الشريفة» . وأفضل أن أطلق عليها تضارب فى الأهداف والسلوكيات . حيث يظهر هنا الجانب السلبى لسياسة الإنفتاح والذى أشرنا اليه سابقا باعتباره أحد جانبيها ثم ينصح بمعالجة هذه « المنافسة غير الشريفة» أو تقليل هذا التضارب بأن تجرى الدولة نوعا ما من التفرقة والتميز . بين هذه القطاعات الثلاثة فيما يتعلق بتخصيص التوجه القطاعى (صـ ٢٦) . وفى رأيى أن هذا ليس كافيا بل يستلزم الأمر ـ ومرة أخرى نؤكد ـ تحسين نظام التخطيط لتوفير وتأمين أعلى يقين لجميع المتعاملين ، وربما يتطلب التخطيط ليس فقط التميز المتعلق بالمتوجه القطاعى بل أيضا التميز فى أدوات التحفيز والانتفاع بالسلع العامه .

ثالثا الصياغة وبعض التقريرات

وأخيرا ثمة عدد من الملاحظات تستهدف تدقيق عدد من الصياغات والتقريرات مثل :

١ ـ فى صفحة ٧ وفى السطر الأول اقترح تعديل صياغة السطر الأول إلى « كانت سنة ١٩٥٦ نهاية ترك زيادة النمو الصناعى للقطاع الخاص البحث » بدلا من كانت سنة ١٩٥٢ نهاية الأتجاه نحو العمل مع القطاع الخاص لتشجيع النمو الصناعى فى مصر.

٢ ـ ذكر صفحة ٩ أنه بنهاية ١٩٧٠ كانت مساهمة القطاع الصناعى لا تعدو أن تصل إلى ٢٥٪ من اجمالى الناتج الصناعى ، وهى تقريبا نفس النسبة المستهدفة عام ١٩٨٠ (أنظر جدول ١٩٨٠ . فهل يسيغ ذلك الفهم أن تشجيع القطاع الخاص قبل الانفتاح هو مثله بعد الانفتاح .

٣ ـ فى صفة ١٧ ذكر أنه بلغت حصة المساهمات العربية حوالى ١٧٫٤٪ بينما حصة الولايات المتحدة الأمريكية بلغت ٤٫٢٪ أى أن الحصة العربية تبلغ ٤ أمثال الحصة الأمريكية فما أسباب عزوف المستثمرين الأمريكان عن الإسهام؟

٤ ـ الفقرة ٤٠١ صفحة ٩ المعنونة «القطاع الخاص الصناعى فى ظل ثورة مايو ١٩٧١

تثير موضوع التوار يخ فى الدراسات الاقتصادية . إذ من المعروف أن توار يخ العمليات السياسية ذات مغزى وأهمية ممثلة أكبر من توار يخ تطورات العمليات والظواهر الاقتصادية فى السياسة يمكن تحديد تار يخ بدء الظاهرة وانتهائها ولكن فى التطورات الاقتصادى تصعيب ذلك . فالاقتصاد المصرى استمر يعمل بطر يقة واحدة تقر يبا فى بداية عام ١٩٧١ ونهايته ، وإنما التعديل حدث بعد ذلك بسياسة الانفتاح .

٥ ـ قصور وضوح مفهموم القطاع الخاص بشكل منتظم فى كل الورقة ، فمرة قد يفهم على أنه القطاع الخاص المصرى ومرة أخرى قد يفهم على أنه يضم اضافة لذلك الأجنبى . وكذلك الاسعار .

٦ ـ عنوان القطع ٣ ر٤ المعنونان «بالاضافات التى حققها قطاع الاستثمارات الأجنبية . . الخ ، اقترح أن تكون إتجاهات قطاع الاستثمارات الأجنبية وتشوئها .

والواقع أن هذه الملاحظات كلها لا تقلل من قيمة الورقة بل تشترك مع الباحث فى تسليط أضواء أكبر على هذا الموضوع بهدف تحسين معالجته فى المستقبل .

المناقشات

بحث الدكتور رأفت شفيق:

١- أشار الباحث الى ان طبيعة القطاع الخاص الصناعى تتمثل فى انه منتج للكثير من السلع الاستهلاكية. ولكن البعض اشار الى ضرورة الاهتمام بمعرفة ما هو الجديد الذى حدث فى هذه الطبيعة بعد الاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى. اذ يلاحظ انه قبل الاخذ بهذه السياسة كان القطاع الخاص ينتج اساساً سلع الاستهلاك الشعبى. اما الآن فيلاحظ ان نسبة لا يستهان بها من انتاج القطاع الخاص أصبحت سلعاً كمالية وشبه كمالية. ان معرفة هذا التطور أمر هام حتى يستطيع ان نحدد فى المستقبل الدور الذى يمكن ان يلعبه القطاع الخاص الصناعى.

٢- اشار البعض الى ان الباحث لم يتعرض لدراسة القطاع الصناعى الخاص المشترك، الذى يساهم فيه رأس المال الأجنبى والذى تكون فى ضوء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤. فمن المهم معرفة حجم وطبيعة نشاط هذا القطاع وتأثيره على القطاع الخاص الصناعى الوطنى.

٣- بالرغم من ان الباحث قد اشار الى انه احجام القطاع الخاص الصناعى عن المساهمة فى اقامة الصناعات الرأسمالية، الا ان البعض رأى انه لم يعط تبريراً كافياً لهذا الاحجام. وهو الأمر الذى يتعلق بطبيعة الرأسمالية المحلية وامكان قيامها بقيادة عملية التنمية.

٤- اشاد البعض انه بالرغم الحوافز والتخفضيات الضريبية التى تقررت للقطاع الصناعى الخاص فى ظل سياسة الانفتاح الا ان دور القطاع الخاص الصناعى فى مجال التنمية الصناعية مازال محدوداً. ومن هنا فالعبرة ليست فى اصدار القوانين والتسهيلات

وانما بالمناخ العام الذى يحكم حركة الاستثمار الصناعى الخاص فى مصر ، مثل ارتفاع اجور العمال ، والمواد الخام والمنافسة الواردات المماثلة ، وارتفاع سعر الفائدة ، واثمان الاراضى ، الى آخره .

٥ - اشاد الباحث الى انه لعلاج مشكلة تركز الانتاج الصناعى الخاص بالمدن الكبرى ، وعدم مساهمته فى انتاج الصناعات الراسمالية تحتاج الى وضوح استراتيجية التنمية بمصر . ولكن البعض اشار ان ذلك ليس كافياً ، المهم هو ان توضع هذه الاستراتيجية فى ظل ما تتطلبه دواعى النمو والتقدم فى مصر ، وليس تحت ضغوط خارجية أو انماط صناعية مستوردة .